



IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات الأكاديمية العلمية

ISSN:2073-1159 (Print) E-ISSN: 2663-8800 (Online)

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

Journal Homepage: <http://jis.tu.edu.iq>

ISJ

**Fundamental Weights in the most Correct
Wording of the and its Jurisprudential
Applications According to Judge Zakaria
Al-Ansari in his Book The Purpose of Access in
Explaining the Core of the Principles (The Issue
of Privatization as a Model)**

Dr. Ahmed A. Ismail¹
Department of Qur'an
Sciences, College of
Basic Education, Sharqat,
Salah al-Din, University
of Tikrit – Iraq.

**Dr. Muhammad M.
Muhammad^{*2}**
Department of Qur'an
Sciences, College of
Education for Human
Sciences, University of
Tikrit, Salah al-Din –
Iraq.

KEY WORDS:

*Assignment, related
provision, discrete,
exception, condition .*

ARTICLE HISTORY:

Received: 5 / 1 /2021

Accepted: 17 / 1 /2021

Available online: 28 /3 /2021

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ) ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ)

ABSTRACT

The assignment of the fundamentalists is one of the important issues, because it allocates the year, it deals with some parts of the year, and this ruling is only by evidence, and its ruling is the permissibility of allocating the year until it is known (Every generating is specified) and there is a separate provision and a related provision, and each has its own ruling and the allocation is divided into several sections Including: assigning the book to the book, allocating the sunnah to the sunnah, and allocating each of the book and the sunnah to each other.

In this research we have dealt with the fundamental preferences in the most correct term because it is the most accurate according to Imam Zakariya al-Ansari (may God Almighty have mercy on him) in the book (The Purpose of Arrival in Explaining the Core of the Fundamentals) We have studied the issue of specialization in this book, and referred to the jurisprudential applications of this issue in order to be more important to the soul. Of the reader, and it becomes clear to him without any ambiguity or doubt, which is the ultimate goal of the current study.

and Our last prayer is that praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the Messenger of Allah Muhammad and his family and companions as well.

* Corresponding author: E-mail: abu_harith@tu.edu.iq

الترجيحات الأصولية بلفظ الأصح وتطبيقاتها الفقهية عند القاضي زكريا الأنصاري في كتابه
غاية الوصول في شرح لب الأصول (مسألة التخصيص أنموذجاً)

أ.م. د. أحمد عواد إسماعيل

قسم علوم القرآن , كلية التربية الأساسية , الشرفاظ , صلاح الدين , جامعة تكريت - العراق .

أ.د. محمد محمود محمد

قسم علوم القرآن, كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة تكريت , صلاح الدين - العراق .

الخلاصة:

إن التخصيص عند الأصوليين من المسائل المهمة ، لأنه يخصص العام فهو يتناول بعض أجزاء العام وهذا الحكم لا يكون إلا بدليل وحكمه هو جواز تخصيص العام حتى اشتهر (ما من عام إلا وخص) وهناك مخصص منفصل ومخصص متصل، وكل له حكمه وينقسم التخصيص إلى عدة أقسام منها : تخصيص الكتاب بالكتاب وتخصيص السنة بالسنة وتخصيص كل من الكتاب والسنة بالآخر .

وقد تناولنا في هذا البحث الترجيحات الأصولية بلفظ الأصح لأنه هو الراجح عند الإمام زكريا الأنصاري (رحمه الله تعالى) في كتاب (غاية الوصول في شرح لب الأصول) ومن خلال دراسة مسألة التخصيص في هذا الكتاب ، وذكرنا التطبيقات الفقهية لهذه المسألة حتى تكون أوقع في النفس لدى القارئ، وتتجلى له بوضوح من غير لبس أو شك ، وهي الغاية المرجوة لتوضيح ما أردنا دراسته .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الكلمات الدالة: التخصيص, المخصص المتصل , المستقل , الاستثناء, الشرط .

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد:

فإن علم أصول الفقه الإسلامي من العلوم الشرعية المهمة وأعظمها نفعا وأرفعها منزلة، فهذا العلم يجمع بين علم المنقول والمعقول ، فهو علم غايته تأصيل الأصول والقواعد الأساسية الكلية في الشريعة الإسلامية لمعرفة الحكم الشرعي من الدليل التفصيلي، سواء كانت هذه الأدلة نقلية كالقرآن الكريم والسنة النبوية، أو عقلية كالقياس والاستحسان والمصلحة المرسلة وغيرها؛ ليتمكن علماء الفقه الأجلاء من استخراج الأحكام الفقهية على ضوء هذه الأصول والقواعد الأصولية، تطبيقا واقعيا عمليا من قبل الإنسان المسلم ، على أتم وجه وأحسنها بحيث يرضي الله تعالى ، ويوازن بين المجتمع المسلم كي لا يختل توازنه ، فلما كانت هذه هي غاية أصول الفقه الإسلامي فهو علم ضروري لما له صلة بما يحتاج له الناس في معاشهم من عبادات ومعاملات ، وهذه الغاية - بيان الأحكام - هي التي قام بها الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم ، والعلماء العاملون من بعده، فلأهمية هذا العلم وقع اختيارنا لدراسة علم أصول الفقه الإسلامي ، فكان عنوان البحث هو " التوجيهات الاصولية بلفظ الأصح وتطبيقاتها الفقهية عند القاضي زكريا الأنصاري في كتابه غاية الوصول في شرح لب الأصول " مسألة التخصيص .

أهمية الموضوع:

مسألة التخصيص من المسائل الدقيقة فهي الفارق بين عموم الحكم وتخصيصه فينقل الحكم من الدلالة الظنية عند جمهور العلماء إلى الدلالة القطعية وتكمن الأهمية من حيث دراستها والتعمق في فهمها ومعرفة الحكم القطعي من خلالها.

أسباب اختيار الموضوع :

- ١- إن كتاب " غاية الوصول في شرح لب الاصول " يعد من المراجع المهمة في أصول الفقه .
 - ٢- إن هذا الكتاب لم يحظ بالدراسة الكافية من حيث المنهجية والعلم والترجيحات، فحاولنا إبراز توجيهات الشيخ الأنصاري في مسألة التخصيص .
- أما منهجنا في البحث فكان كالاتي: اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الاستقرائي ، والتزمنا بعنوان البحث وهو التوجيهات الأصولية بلفظ "الأصح" وتطبيقاتها الفقهية فقط وليس غيرها وبالمادة المحددة ، فقمنا بالآتي:

- ١- يتتبع لفظ " الأصح " التي فيها الترجيح الأصولي فقط , إذ إن القاضي زكريا الانصاري لم يقتصر على الترجيحات الأصولية وتطبيقاتها الفقهية، وإنما ذكر معها ترجيحات عقائدية، وترجيحات لغوية ومنطقية وغيرها، وهذه لا تخص موضوع بحثنا .
 - ٢- بعد جمع المسائل التي فيها الترجيح، قسمناها على مبحثين أساسيين، وتحت كل فصل مطالب، فالمسألة الاصولية كانت على شكل مطلب، وهذا ما سرنا عليه في كل البحث.
 - ٣- قمنا بوضع عنوان لكل مسألة في التخصيص، إذ إن القاضي زكريا الانصاري لم يذكر للمسألة عنوانا لكنه متضمن عند عرضه لها .
 - ٤- عند ذكر الأدلة لكل رأي فإننا نأخذ الأقوال من أمهات كتب الأصول المعتبرة ونجمع بهامش واحد أصحاب القول الواحد، ثم نناقش الدليل بعد ذكره، وإذا لم نذكر اعتراضا فإننا بحسب ما بحثنا لم نجد عليه اعتراضا.
 - ٥- أما ما يتعلق بعزو الآيات والاحاديث في البحث، فعزونا الآيات الى السور التي وردت فيها، وخرجنا الاحاديث من مصادرها من الصحيحين، وإذا كان بغيرهما من السنن والمسانيد وغيرها خرجناها منها، مع الحكم عليها واستعنا بكتب العلماء الذين عملوا في تحقيق الأحاديث .
- أما خطتنا في البحث فكانت كالآتي:-
- قسمنا البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وهي كالآتي :
- المقدمة وفيها : أهمية وأسباب اختيار الموضوع ومنهجنا وخطتنا فيها.
- أما المبحث الأول: تكلمنا فيه عن مفهوم التخصيص والمخصص المنفصل ، وضم مطلبين: المطلب الأول: مفهوم التخصيص وحكمه والمطلب الثاني: المخصص المنفصل، المستقل.
- بينما ضم المبحث الثاني: المخصص المتصل غير المستقل، واشتمل على مطلبين: المطلب الأول: الاستثناء.
- والمطلب الثاني: الشرط والصفة والغاية
- ثم ختمنا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع. وأخيرا وليس آخرا هذا ما وفقنا الله تعالى لكتابته فإن أصبنا فبتوفيق من عنده سبحانه وتعالى وإن أخطئنا فمن أنفسنا والشيطان وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول : (مفهوم التخصيص والمخصص المنفصل)

المطلب الأول : مفهوم التخصيص وحكمه

أولاً: تعريف التخصيص لغة واصطلاحاً

التخصيص لغة: (خصه بالشيء يخصه خصاً وخصوصاً وخصوصية وخصوصية والفتح أفصح، واختصه أفرده به دون غيره)^(١)، و(خصص فلاناً بالشيء خصه به)^(٢)، والتخصيص: (هو قصر العلم على بعض منه بدليل مستقل مقترن به، واحتراز بالمستقل عن الاستثناء والشرط والغاية والصفة، فإنها وإن لحقت العلم لا يسمى مخصوصاً)^(٣)، و(التخصيص: قصر العام على بعض أفرادهِ)^(٤).

أما التخصيص في اصطلاح الأصوليين: عرفه القاضي زكريا الأنصاري، بقوله: (وهو مصدر خصص بمعنى خص، قصر العام: أي قصر حكمه، على بعض أفرادهِ: أي يخص بدليل فيخرج العام المراد به الخصوص)^(٥). ومنهم من عرفه بأنه: (قصر العام على بعض أجزائه، قال ابن مفلح: ولعله مراد من قال "على بعض مسمياته" فإن مسمى العام جميع ما يصلح له اللفظ لا بعضه، وقال البرماوي تبعاً لجمع الجوامع: هو قصر العام على بعض أفرادهِ، فخرج تقييد المطلق، لأنه قصرٌ مطلقٌ، لا عامٌ، كرقبة مؤمنة،

(١) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر-بيروت، ط ١، ج ١٥، ٢٤/٧.

(٢) المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر- محمد النجار، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، ج ٢، ٢٣٨/١.

(٣) التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط ١ (١٤٠٥هـ)، ٧٥.

(٤) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر-بيروت، ط ١ (١٤١١هـ)، ٨٢.

(٥) غاية الوصول في شرح لب الأصول: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتب العربية الكبرى- مصر، لصاحبها: مصطفى البابي الحلبي وأخويه، ٧٨/١.

وكذا الإخراج من العدد، كعشرة إلا ثلاثة، ونحو ذلك^(١)، (قال ابن السمعاني: تمييز بعض الجملة بالحكم، وتخصيص العام بيان ما لم يرد بلفظ العام)^(٢).

والخاص: (كل لفظ موضوع لمعنى معلوم على الافراد، وكل اسم لمسمى معلوم على الافراد)^(٣).

ثانيا: حكم التخصيص:

وقال ابن قدامة المقدسي (رحمه الله): (لا نعلم اختلافا في جواز تخصيص العموم)^(٤)، (فالإجماع منعقد على جواز تخصيص العموم من حيث الجملة)^(٥).

وهذا الرأي هو الذي رجحه القاضي زكريا الأنصاري، بقوله: (والأصح جوازه: أي التخصيص، إلى واحد إن لم يكن العام جمعا كمن والمفرد المعرف، وإلى أقل الجمع ثلاثة أو اثنين، إن كان جمعا كالمسلمين والمسلمات)^(٦).

واختلف العلماء في أقل الجمع: والظاهر أن أقل الجمع ثلاثة ويطلق على الاثنين والواحد مجازا أقوى وهو مذهب جمهور أهل العلم^(٧). وهذا الخلاف الذي ذكرناه عن أقل الجمه له آثار فقهية فصلاة الجماعة مثلا لا تصح أقل من ثلاثة على رأي من قال

(١) شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى المعروف بابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط ٢ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ج ٤، ٢٦٧/٣.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ٣٩٢/٢.

(٣) أصول السرخسي: محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، حقق أصوله أبو الوفاء الأفغانى، دار الكتاب العلمية- بيروت، ط ١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، ١٢٥/١، و خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، ط ١ (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، ٥١.

(٤) روضة الناظر وجنة المناظر: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض، ط ٢ (١٣٩٩هـ)، ج ١، ٢٤٣.

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعيد، دار الجيل- بيروت، (١٩٧٣م)، ج ٤، ٣١٨/٢، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، طه (١٤٢٧هـ)، ٤٢١.

(٦) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٧٨/١.

(٧) ينظر: أصول الفقه لابن مفلح، ٧٨٣/٢.

أقل الجمع ثلاثة واثنان على من قال أقل الجمع اثنان وواحد ، وبهذا يتضح لنا أهمية الخلاف وأثرها في هذه المسألة .

وقال القاضي زكريا الأنصاري ما نصه: (وإذا خص من العموم شيء لم يصير اللفظ مجازا فيما بقي، وقالت المعتزلة: يصير مجازا. وقال الكرخي: إن خص بلفظ متصل كالاستثناء والشرط لم يصير مجازا، وإن خص بلفظ منفصل صار مجازا وهو قول القاضي أبي بكر الأشعري، فالدليل على المعتزلة خاصة هو: أن الأصل في الاستعمال الحقيقة، وقد وجدنا الاستثناء والشرط في الاستعمال كغيرهما من أنواع الكلام ؛ فدل على أن ذلك حقيقة والدليل على الجميع أن اللفظ تناول كل واحد من الجنس، فإذا خرج بعضه بالدليل بقي الباقي على ما اقتضاه اللفظ وتناوله فكان حقيقة فيه)^(١).

وهذا الرأي هو الذي رجحه القاضي زكريا الأنصاري، بقوله: (والأصح أن الأول، أي العام المخصوص حقيقة في الباقي بعد التخصيص)^(٢).

المطلب الثاني : (المخصص المنفصل، المستقل)

(المخصص المنفصل: هو الذي يستقل بنفسه ولا يحتاج في ثبوته إلى ذكر لفظ العام معه بخلاف المتصل، قال المصنف: وهو ثلاثة العقل والحس والدليل السمعي، قال القرافي: والحصر غير ثابت فقد نفي التخصيص بالعوائد، كقولك: رأيت الناس فما رأيت أفضل من زيد، والعادة تقتضي أنك لم تركل الناس وكذا التخصيص بقرائن الأحوال، كقولك لغلامك: أتيتني بمن يحدثني فإن ذلك لمن يصلح لحديثه في مثل حاله، والتخصيص بدليل العقل ضروريا كان أو نظريا)^(٣)، وقد اختلف العلماء في تقسيم المخصص المنفصل إلى عدة آراء، فمنهم من قسمها إلى ثلاثة أقسام، ومنهم من قسمها إلى أربعة، ومنهم من قسمها إلى ثمانية، ولكننا سنقسمها إلى ثلاثة أقسام -ملاختصار- في هذا البحث، كالآتي:-

أولا: الشرع: ويقصد بها النصوص التي وردت في الشرع ، سواء كانت آية من القرآن، أو حديثا نبويا من أحاديث الرسول(صلى الله عليه وسلم)، ويندرج تحت هذا النوع أقسام نذكرها فيما يأتي :-

(١) اللع في أصول الفقه: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، ٣١ .

(٢) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٧٩/١ .

(٣) الإبهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية- بيروت، (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م)، ج٣، ١٦٦/٢ .

١. تخصيص الكتاب بالكتاب: (ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب)^(١)،
 (فتخصيص الكتاب بالكتاب كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي كُتِبَ عَلَيْهَا الضَّرْفُ مِنَ الْبَنَاتِ وَالنَّجَابِ وَالطَّلَاقِ الَّتِي كُتِبَ عَلَيْهَا﴾^(٢)، فهذا عام
 خصصه قوله تعالى: ﴿الضَّرْفُ مِنَ الْبَنَاتِ وَالنَّجَابِ وَالطَّلَاقِ الَّتِي كُتِبَ عَلَيْهَا﴾^(٣)، كذا
 قوله تعالى: ﴿سُورَةُ الْفَاتِحَةِ الْبَقَّةُ الْغَمْرَانِ﴾^(٤)، خصصه قوله تعالى: ﴿﴾^(٥)، وهذا الرأي هو الذي رجحه القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله)، بقوله: (ويجوز
 في الأصح: تخصيص الكتاب به: أي بالكتاب، وهو من تخصيص قطعي المتن
 بقطعيه)^(٦).

٢. تخصيص السنة بالسنة: (وتخصيص السنة بالسنة، كتخصيص حديث
 الصحيحين، " فيما سقت السماء العشر"^(٧)، بحديث: " ليس فيما دون خمسة أوسق
 صدقة"^(٨)، وهذا الرأي هو الذي رجحه القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله)، بقوله:
 (ويجوز في الأصح: تخصيص السنة المتواترة وغيرها بها أي بالسنة كذلك)^(٩).

٣. تخصيص كل من الكتاب والسنة بالآخر: (يجوز) تخصيص الكتاب بالسنة
 وتخصيص السنة بالكتاب)^(١٠)، (وتخصيص الكتاب بالسنة، كتخصيص قوله تعالى:

(١) الورقات: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ)،
 تحقيق د. عبد اللطيف محمد العبد، د. ط، ١٧ .

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢٨ .

(٣) سورة الطلاق، الآية ٤ .

(٤) سورة النساء، الآية ٣ .

(٥) سورة النساء، الآية ٢٣ .

(٦) الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات: شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي
 (ت ٨٧١هـ)، تحقيق (عبدالكريم بن علي محمد بن النملة)، مكتبة الرشد- الرياض، ط٣، (١٩٩٩م)، ١٦١ .

(٧) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٨٢/١ .

(٨) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق وتعليق (د. مصطفى ديب
 ديب البغا)، دار ابن كثير- بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ج٦، كتاب الزكاة، باب العشر فيما
 يسقي من ماء السماء، برقم (١٤١٢)، ٥٤٠/٢، وصحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري
 النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق (محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٥، كتاب
 الزكاة، برقم (٩٨١)، ٦٧٥/٢ .

(٩) صحيح البخاري، برقم (١٤١٣)، ٥٤٠/٢، وصحيح مسلم، برقم (٩٧٩)، ٦٧٣ /٢ .

(١٠) غاية الوصول في شرح لب الأصول، ٨٢/١ .

(١١) الورقات، ١٧ .

﴿الْأَعْرَابُ أَفْهَمُ الْبُيُوتِ يُؤْتِيَنَّهُمْ هَدًى يُؤْتِيَنَّهُمُ الرِّسَالَةَ إِبْرَاهِيمَ الْحَمْرِي﴾^(١)، الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين: "لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم"^(٢)، وتخصيص السنة بالكتاب، كتخصيص حديث الصحيحين: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"^(٣)، بقوله تعالى: ﴿الْحَرْثُ الذُّحْرَانُ الْمُنَائِبَةُ الْأَحْقَافُ مَجْمَعَةٌ الْبَيْتُخُ الْمُحْرَابُ فَتِ الدَّارِيَاتِ الْهُلُوتُ الْبَحْرُ الْبَيْتُ الْبَحْرُ الْوَجْعَةُ الْجَدِيدُ الْجَمَالَةُ الْجَيْشُ الْمُبْتَحَنُ الصَّنْفُ الْبُحْرَةُ الْمُبَافِقُونَ﴾^(٤)، وإن وردت السنة بالتيمم أيضا بعد نزول الآية^(٥)، وهذا الرأي هو الذي رجحه القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله)، بقوله: (ويجوز في الأصح: تخصيص كل من الكتاب والسنة بالآخر)^(٦)، وأما الحنفية فإنهم يرون أن العام قطعي الدلالة ولا يخصص إلا بقطعي فإذا خصص أصبح باقي أفراده ظني والمخصص قطعي^(٧)

تخصيص كل من الكتاب والسنة بالقياس: (قد اختلف فيه مثبتوا القياس، فذهبت [طائفة] من الفقهاء وكثير من المعتزلة إلى أن تخصيص العموم بالقياس لا يجوز،...، وأما الشافعي ومالك وأكثر الفقهاء فذهبوا إلى: جواز تخصيص العموم بالقياس؛ لأنه دليل شرعي منصوب لمدارك الأحكام، فيخص به العموم كسائر الدلائل)^(٨)، يقول القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله): (ويجوز في الأصح: تخصيص كل من الكتاب والسنة بالقياس المستند إلى نص خاص)^(٩).

ثانياً: العقل: (مذهب الجمهور من العلماء: جواز تخصيص العموم بالدليل العقلي خلافا لطائفة شاذة من المتكلمين،...، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿السَّجَّادُ الْأَجْرَانُ سَبَّحًا﴾

(١) سورة النساء ، الآية ١١ .

(٢) صحيح البخاري، برقم(٦٣٨٣)، ٢٤٨٤/٦ ، وصحيح مسلم، برقم(١٦١٤)، ١٢٣٣/٣ .

(٣) صحيح البخاري، برقم(٦٥٥٤)، ٢٥٥١/٦ ، وصحيح مسلم، برقم(٢٢٥)، ٢٠٤/١ .

(٤) سورة النساء ، الآية ٤٣ .

(٥) شرح الورقات في أصول الفقه: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي (ت٨٦٤هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، تنسيق حذيفة بن حسام الدين عفانة، جامعة القدس- فلسطين، ط١ (١٩٩٩-١٤٢٠م)، ١٤١ .

(٦) غاية الوصول في شرح لب الأصول، ٨٢/١ .

(٧) ينظر: الوجيز في أصول الفقه، لعبد الكريم زيدان ، ٣١٧ .

(٨) قواطع الأدلة في الأصول: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني(ت٤٨٩هـ)، تحقيق(محمد حسن محمد حسن الشافعي)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، (١٩٩٩-١٤١٨م)، ٣٣٧/١ .

(٩) المصدر السابق، ٨٣/١ .

قَطْرًا يَرِيحُ الصَّافَاتِ صَوْنِ الرِّبْرِ عَظْمًا^(١)، فإن الصبي والمجنون من الناس حقيقة، وهما وهما غير مرادين من العموم؛ بدلالة نظر العقل على امتناع تكليف من لا يفهم ولا معنى للتخصيص سوى ذلك^(٢)، (ويجوز التخصيص بالعقل كما في قوله تعالى: ﴿الرَّغْمَازِ الشِّبَاءِ الْمَتَابِلَةِ الْأَعْمَى الْأَعْرَابِ الْأَنْبِيَاءِ الْبَوَاتِ يُؤْتِنَا هُوَ يُؤْتِنَا﴾^(٣)، فإننا ندرك ندرك بالعقل ضرورة أنه - تعالى - ليس خالقا لنفسه لاستحالة عقلا؛ فالتخصيص بالعقل: هو ان يكون العقل مانعا من ثبوت الحكم لذلك المخصوص، أي المخرج من العام، خلافا لشذوذ من الناس في منعهم التخصيص بالعقل قائلين إن ما نفى العقل حكم العام عنه لم يتناوله العام؛ لأنه لا تصح إرادته، ومنع الشافعي (رضي الله عنه) تسمية ما نفاه العقل تخصيصا؛ نظرا إلى أن ما تخصص بالعقل لا تصح إرادته بالحكم من حيث الحكم، والتخصيص فرع صحة الإرادة وصرح امام الحرمين في البرهان بان الخلف لفظي بمعنى انه عائد الى اللفظ والتسمية للاتفاق على الرجوع الى العقل فيما نفى عنه حكم العام^(٤)، وهذا الرأي هو الذي رجحه القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله)، بقوله: (والقسم الثاني من المخصص منفصل: أي ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره، فيجوز في الأصح التخصيص بالعقل سواء أكان بواسطة الحس من مشاهدة وغيرها من الحواس الظاهرة أم بدونها،...، وقيل لا يجوز ذلك)^(٥).

ثالثا: الحس: (وهم-أي العلماء- يمثلون له بقوله تعالى في ريح عاد: ﴿الْحَيَّاتِ الْإِسْرَاءِ الْكَيْهَاتِ مَرْتَجِبَ ظُلُمًا﴾^(٦)، فيقولون: أثبت الحس أمورا لم تدمرها تلك الريح، كالسموات كالسموات والأرض والجبال، ولم نجد ترجيحاً بلفظ الأصح للقاضي زكريا الأنصاري وذكرنا هذا القسم إتماما للفائدة.

قلنا: وفيه عندنا نظر لأن التخصيص قد يفهم من قوله تعالى: ﴿بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾، وقوله:

﴿الْأَنْبِيَاءِ لِلْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ الْبُؤْرُ الْفُرْقَانِ الشَّجَرَاءِ النَّمْلُ الْقَصْرِ الْعَبْكُونَ﴾^(٧)،

(١) سورة آل عمران ، الآية ٩٧ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، ٣٣٩/٢ .

(٣) سورة الزمر ، الآية ٦٢ .

(٤) الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع: حسن بن عمر بن عبد الله السيناوي المالكي (ت ١٣٤٧هـ)، مطبعة النهضة- تونس، ط١، (١٩٢٨م)، ج٢، ١٨/٢ .

(٥) غاية الوصول في شرح لب الأصول، ٨٢/١ .

(٦) سورة الأحقاف ، الآية ٢٥ .

(٧) سورة الذاريات ، الآية ٤٢ .

نعم قد يصلح مثاله بقوله: ﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾^(١)،
السُّجُودِ الْأَجْزَائِيَّةِ نَسَبًا قَطْرًا بَيْنَ الصَّافَاتِ حَرْفًا الْبَرِّزِ^(٢)؛ لأن من تتبع أقطار الدنيا
قد يشاهد بالحسن بعض الأشياء التي لم تؤت بها بلقيس ولم تجب إلى الحرم^(٣).

المبحث الثاني : (المخصص المتصل، غير المستقل)

المطلب الأول: (الاستثناء):

أدلة تخصيص العام قسما، وهما: مخصص متصل، ومنفصل أي المستقل، وكلّ
منهما يندرج تحتها جملة من الأنواع، نذكرها فيما يأتي:-

المتصل: (هو ما لا يستقل بنفسه، بل يكون مذكورا مع العام، ويتعلق معناه باللفظ الذي
قبله، ويكون جزءا من الكلام الذي اشتمل على اللفظ العام)^(٤)، و(هو بيان لقصد المتكلم
المتكلم في عموم اللفظ أن لا يتوهم السامع منه غير ما قصد)^(٥)، (وأما المتصل: فقد
جعله الجمهور أربعة أقسام: الاستثناء المتصل، والشرط والصفة، والغاية. وزاد القرافي،
وابن الحاجب: بدل البعض من الكل، قال القرافي: وقد وجدتها بالاستقراء اثني عشر،
هذه الخمسة وسبعة أخرى، وهي: الحال، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمجرور مع
الجار، والتمييز، والمفعول معه، والمفعول لأجله، فهذه اثنا عشر ليس فيها واحدٌ مستقل
بنفسه، ومتى اتصل بما يستقل بنفسه عموما كان أو غيره صار غير مستقل بنفسه)^(٦)،
بنفسه)^(٦)، والرأي الذي اختاره القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله) أنه خمسة أنواع،

(١) سورة النمل ، الآية ٢٣ .

(٢) سورة القصص ، الآية ٥٧ .

(٣) مذكرة في أصول الفقه: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي
(ت ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط ٥، (٢٠٠١م)، ٢٦٤، والأصول من علم
الأصول: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، ط ٤، (١٤٣٠هـ-
٢٠٠٩م)، ٤١ .

(٤) الوجيز في أصول الفقه: ٣١١ .

(٥) الموافقات في أصول الفقه: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي
(ت ٧٩٠هـ)، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط ١، (١٤١٧هـ-
١٩٩٧م)، ج ٧، ٣٤/٤ .

(٦) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني
(ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح
فرفور، دار الكتاب العربي، ط ١ (١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، ج ٢، ٣٥٩/١ .

بقوله: (وهو أي المخصص للعام، قسامان: أحدهما متصل أي ما لا يستقل بنفسه من اللفظ بأن يقارن العام، وهو خمسة)^(١).

وسنذكر منها أربعة أنواع -حسب رأي جمهور العلماء- ، وهي:-

الاستثناء: (والاستثناء إخراج ما لولاه لدخل في الكلام)^(٢)، (وذلك نحو قول القائل لزيد عندي عشرة دراهم إلا درهما وأكرم الناس إلا الفاسقين)^(٣)، (الاستثناء بمعنى الدال عليه (وهو) أي الاستثناء نفسه (الإخراج) من متعدد (بإلا أو إحدى أخواتها) ، نحو خلا وعدا وسوى صادرا ذلك الإخراج مع المخرج منه (من متكلم واحد وقيل مطلقا) أضاف ابن العطار في حاشيته (قوله: بمعنى الدال عليه)؛ لأن الذي يوصف بأنه مخصص متصل هو اللفظ الدال وهو الأداة وهي مع ما بعدها. (قوله: أي الاستثناء نفسه) إشارة إلى أنه تعريفٌ للاستثناء بمعنى الإخراج ففي عبارة المصنف استخدام. (قوله: من متعدد) أي لفظ متعدد سواء كان ذلك اللفظ المتعدد من صنع العموم أو لا فإن الاستثناء يكون من العدد وليس من العام اصطلاحاً)^(٤)، (وإنما يصح بشرط أن يبقى من المستثنى منه شيء)^(٥)، (نحو: له علي عشرة إلا تسعة، فلو قال إلا عشرة لم يصح؛ وتلزمه العشرة)^(٦)،

(ومن شرطه أن يكون متصلاً بالكلام)^(٧)، (فلو قال: جاء الفقهاء، ثم قال بعد يوم: إلا زيدا، لم يصح)^(٨)، وهذا الرأي هو الذي رجحه القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله)، بقوله: (ويجب أي: يشترط اتصاله أي الاستثناء بمعنى صيغته بالمستثنى منه، عادة في الأصح؛ فلا يضر انفصاله بنحو تنفس أو سعال، فإن انفصل بغير ذلك كان لغوا)^(٩)، و(الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثباتٌ على الأصح وقال الحنفية: لا يقتضي ذلك، وجعلوا بين الحكم بالإثبات والحكم بالنفي واسطة، وهي عدم الحكم، ونقل في " المعالم الاتفاق على الأول، والخلاف في الثاني. واختار

(١) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٧٩/١ .

(٢) الورقات ، ١٦ .

(٣) المعتمد ففي أصول الفقه: محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين (ت٤٣٦هـ)، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ (١٤٠٣هـ)، ج٢، ٢٤٢/١ .

(٤) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ج٢، ٤١/٢ .

(٥) الورقات: ١٦ .

(٦) شرح الورقات في أصول الفقه، ١٣٣ .

(٧) الورقات: ١٦ .

(٨) شرح الورقات في أصول الفقه: ١٣٤ .

(٩) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٧٩/١ .

مذهب الحنفية " المعالم "، وفي " تفسيره الكبير " في سورة النساء، ووافق الجمهور في المحصول، وليس كما ادعى من الوفاق، فإن الخلاف عندهم موجود كما ذكر القرافي. قال الهندي: وبه صرح بعضهم وهو الحق؛ لأن المأخذ الذي ذكره موجود فيهما^(١)، (الأولى الاستثناء من النفي: إثبات، ومن الإثبات: نفي فلو قال: أنت طالق ثلاثا إلا اثنين إلا واحدة، فالمشهور: وقوع طلقتين نظائره في الطلاق، والأقارير كثيرة)^(٢)، وهذا ما رجحه القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله)، بقوله: (والأصح أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس، وقيل لا بل المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه وهو منقول عن الحنفية)^(٣)، والاستثناء إذا تعقب جملا عطف بعضها على بعض، وصلاح أن يعود إلى كل واحد منها لو انفرد؛ فإنه يعود إلى جميع ما تقدم ذكره، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿سُوْرَةُ الْفَاتِحَةِ الْبَقَّةُ الْعَمَلِيَّةُ النَّسَاءُ لِلْمَائِدَةِ الْأَنْعَامُ الْإِنجُرُّ الْاَنْفَالُ الْبُرُوجُ يُونُسُ هُوْدُ يُوسُفُ الرَّعْدُ اِبْرَاهِيْمُ الْحَجْرُ الْجَلَّةُ الْاِسْرَاءُ الْكَهْفُ مَرْيَمُ طه الْأَنْبِيَاءُ الْجَزَّ الْمُؤْتَفَاتُ ^(٤)؛ فإنه يرجع الاستثناء إلى نفي الفسق وقبول الشهادة ونظائر ذلك،...، وبهذا قال الشافعي، وقال أصحاب أبي حنيفة وجماعة من المعتزلة: يعود إلى أقرب مذكور، وقال أصحاب الأشعري: هو على الوقف على ما ينيبه الدليل)^(٥)، وهذا ما رجحه القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله)، بقوله: (والأصح أنه: أي الاستثناء يعود للمتعاطفات، أي لكل منها حيث يصلح له)^(٦).

(١) البحر المحيط في أصول الفقه: ٤٠٣/٤، وينظر المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، ٣٩/٣ .

(٢) الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م)، ٣٧٨ .

(٣) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٨٠/١ .

(٤) سورة النور/ الآية ٤ - ٥ .

(٥) العدة في أصول الفقه: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق د. أحمد بن علي بن سير المبارك، د. ن، ط ٢ (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)، ٥ ج، ٦٧٩/٢، والتبصرة في أصول الفقه: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر - دمشق، ط ١ (١٤٠٣ هـ)، ١٧٢ .

(٦) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٨٠/١ .

المطلب الثاني: (الشرط والصفة والغاية)

أولاً: الشرط: (وفسر الشرط في التلويح بأنه: تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة، انتهى)^(١)، (ذكره القرافي: إن الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته؛ فاحترز بالقيّد الأول من المانع، فإنه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني من السبب، فإنه يلزم من وجوده الوجود، وبالثالث مقارنة الشرط وجود السبب فيلزم الوجود، أو وجود المانع فيلزم العدم، لكن ليس ذلك لذاته، بل لوجود السبب والمانع، قال ابن القشيري: والشرط لا يتخصص بالوجود، بل يجوز أن يكون عدماً)^(٢)، و(الشرط ما لا يصح المشروط إلا به، وقد ثبت ذلك بدليل منفصل كاشتراط القدرة في العبادات، واشتراط الطهارة في الصلاة وقد دخل ذلك فيما ذكرناه من تخصيص العموم، وقد يكون متصلاً بالكلام وذلك قد يكون بلفظ الشرط كقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيهِمُ الرَّحْمَٰنُ إِبْرَاهِيمَ، الْحَجْرَ الْحَمِيمَ، إِسْرَاءَ الْكَلْبِ، مَرْجِبَةَ طَلْحَةَ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجَّ الْمُؤْتُونَ، الْجُبْنَ الْفُرْقَانَ الشَّعْرَةَ النَّمْلَةَ الْقَضْرَةَ﴾^(٣)، وقد يكون بلفظ الغاية كقوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ الْأَتْرَابُ الْبَوَائِبُ يُؤْتِيهِمْ هُوَ يُؤْتِيهِمُ الرَّحْمَٰنُ﴾^(٤)، ويجوز تخصيص الحكم بالجميع فيكون الصيام لمن لم يجد الرقبة، والقتل فيمن لم يؤد الجزية)^(٥)، (والشرط يجوز أن يتأخر عن المشروط ويجوز أن يتقدم عن المشروط)^(٦)، أما رأي القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله) عن الشرط، فهو: (وثاني المخصصات المتصلة الشرط، وهو: ما زدته بقولي تعليق أمر بأمر كل منهما في المستقبل أو ما يدل عليه من صيغة، نحو: أكرم بني تميم إن جاءوا أي الجائين منهم، وهو أي: الشرط المخصص كالاستثناء اتصالاً وعوداً

(١) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشفعي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية- بيروت، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، ج ٢، ٢٢٤/١، و الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: الشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، ٣٦٧ .

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه: ٤٦٦/٢ .

(٣) سورة المجادلة / الآية ٤ .

(٤) سورة التوبة / الآية ٢٩ .

(٥) اللمع في أصول الفقه: ٤١ .

(٦) الورقات: ١٧ .

غاية^(١)، و(هي نهاية الشيء المقنضية لثبوت الحكم لما قبلها وانتقائه عما بعدها، وصيغها: إلى وحتى، ولا بد أن يكون حكم ما بعدها مخالفا لما قبلها،..، هذا واختلف العلماء في الغاية نفسها، هل تدخل في المغيا؟ فقال بعضهم: إنها تدخل فيما قبلها، وقال غيرهم: لا تدخل، ومثاله قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٢)، فهل تدخل المرافق في الغسل؟ على قول البعض لا تدخل، وعلى قول غيرهم تدخل، والاحتياط يقضي بدخولها^(٣).

ويقول القاضي زكريا الأنصاري (رحمه الله) عن الغاية: (ورابعها: الغاية، كأكرم بني تميم إلى أن يعصوا، خرج حال عصيانهم فلا يكرمون فيه، وهما: أي الصفة والغاية كالاستثناء اتصالا وعودا، وصحة إخراج الأكثر بهما فيجب مع نيتهما اتصالهما وعودهما للكل، ولو تقدمتا أو توسطتا، ويصح إخراج الأكثر بهما في الأصح^(٤)).

الخاتمة:

حرصنا في بحثنا هذا على أن نبين ونوضح التوجيهات الأصولية في مسألة التخصيص بلفظ الأصح وتطبيقاتها الفقهية عند القاضي زكريا الأنصاري رحمه الله، وبعد ان وقفنا على أقوال العلماء وأدلتهم وآرائهم في المسائل المتعلقة بموضوع بحثنا، توصلنا للنتائج الآتية:

- ١- يعد التخصيص لمسائل العام في غاية الأهمية كونه يقتصر على بعض أفراده .
- ٢- يعد الحكم المخصص قطعي الدلالة بعد الاتفاق عليه عند العلماء .
- ٣- إن التطبيقات الفقهية تنتضح أهميتها من ارتباط الفقه بالأصول ارتباطا وثيقا لمعرفة الحكم الشرعي .
- ٤- يعد لفظ (الأصح) عند العلماء القول الراجح والمعتمد لديهم .
- ٥- لم نجد القاضي زكريا الأنصاري قد انفرد برأي خاص به في المسائل التي درسناها ، ولم نجده متعصبا لعالم أو إمام الا بدليل ، فحيثما وجد الدليل كان ترجيحه .
- ٦- من خلال البحث في توجيهات القاضي زكريا الأنصاري وجدناه كأنما درس كل مسألة أصولية من حيث الأقوال والأدلة والاعتراضات، ثم تبين له أن القول الذي قال عنه " الأصح " هو الراجح.

(١) شرح الكوكب المنير: ٣٥٠/٣ .

(٢) سورة المائدة / الآية ٦ .

(٣) الوجيز في أصول الفقه: ٣١٦-٣١٧ .

(٤) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٨١/١ .

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

- (١) الإيهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية- بيروت، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- (٢) الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الأمدي أبو الحسن (ت ٦٣١هـ)، تحقيق (د. سيد الجميلي)، دار الكتاب العربي- بيروت، ط ١ (١٤٠٤هـ).
- (٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط ١ (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- (٤) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: الشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- (٥) الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- (٦) الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع: حسن بن عمر بن عبد الله السيناوي المالكي (ت ١٣٤٧هـ)، مطبعة النهضة- تونس، ط ١، (١٩٢٨م).
- (٧) أصول السرخسي: محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، حقق أصوله أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- (٨) الأصول من علم الأصول: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، ط ٤، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
- (٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعيد، دار الجيل- بيروت، (١٩٧٣م).
- (١٠) الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات: شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي (ت ٨٧١هـ)، تحقيق (عبدالكريم بن علي محمد بن النملة)، مكتبة الرشد- الرياض، ط ٣، (١٩٩٩م).
- (١١) البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١ (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- (١٢) التبصرة في أصول الفقه: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر- دمشق، ط ١ (١٤٠٣هـ).
- (١٣) التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق ابراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط ١ (١٤٠٥هـ).

- ١٤) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، د. ط، د.ت. .
- ١٥) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط ١ (١٤١١هـ).
- ١٦) خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم، ط ١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ١٧) روضة الناظر وجنة المناظر: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط ٢ (١٣٩٩هـ).
- ١٨) شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح في أصول الفقه: سعد الدين مسعود بن عمر التتازاني الشافعي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- ١٩) شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط ٢ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- ٢٠) شرح الورقات في أصول الفقه: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي (ت ٨٦٤هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، تنسيق حذيفة بن حسام الدين عفانة، جامعة القدس - فلسطين، ط ١ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- ٢١) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق وتعليق (د. مصطفى ديب البغا)، دار ابن كثير - بيروت، ط ٣، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- ٢٢) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق (محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٣) العدة في أصول الفقه: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق د. أحمد بن علي بن سير المباركي، د. ن، ط ٢ (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- ٢٤) غاية الوصول في شرح لب الأصول: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتب العربية الكبرى - مصر، لصاحبها: مصطفى البابي الحلبي وأخويه.
- ٢٥) قواطع الأدلة في الأصول: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق (محمد حسن محمد حسن الشافعي)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، (١٤١٨هـ-١٩٩٩م).
- ٢٦) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط ١.
- ٢٧) للمع في أصول الفقه: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط ٢ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ٢٨) المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- ٢٩) مذكرة في أصول الفقه: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط ٥، (٢٠٠١م).

- ٣٠) معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، ط٥ (١٤٢٧هـ).
- ٣١) المعتمد في أصول الفقه: محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين (ت٤٣٦هـ)، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ (١٤٠٣هـ).
- ٣٢) المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر- محمد النجار، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة .
- ٣٣) الموافقات في أصول الفقه: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- ٣٤) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (ت٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- ٣٥) الوجيز في أصول الفقه: الدكتور عبدالكريم زيدان، مؤسسة الرسالة ناشرون- بيروت، ط٧ (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- ٣٦) الورقات: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد العبد، د. ط .

Sources and References

The Holy Qur'an:

- 1) Al-Sabki, A. (1416 A.H /1995 A.D). Al-Ibhaj fi Sharh Minhaj il-Wusuul ila film il-Usuul. Beirut: Dar Al-Kutub il-ilmiiyya .
- 2) Al-Aamidi, A, M. (1404 A.H). Al-Ihkaam fi 'Usul il-Ahkaam. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- 3) Al-Shawkani, M. A (1999). Irshaad il-Fuhul ila Tahqeeq il-Haq min film il-Usul. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi .
- 4) Ibn Nujaim, Z. (1400 A.H /1980 A.D). Al-Ashbahu wa Al-Nadha'er Sala Mathhabi Abi Hanifata an-Nuṣmani. Beirut: Dar Al-Kutub il-ilmiiyya.
- 5) Al-Siyuti, A. (1411 A.H /1990 A.D). Al-Ashbahu wa Al-Nadha'er. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kutub il-ilmiiyya.
- 6) Al-Maliki, H. (1928). Al-Asl ul-Jamiṣ li Eidahāi Ad-Durari Al-Mandhumah fi Silk Jamṣ ul-Jawamiṣ. 1st edition. Tunisia: Dar il-Nahdha.
- 7) Al-Sarkhasi, M. (1414 A.H /1993 A.D). Usul ul-Sarkhasi. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kutub il-ilmiiyya.
- 8) Al-Uthaimen, M. S. (1430 A.H 2009 A.D). AL-Usul min film il-Usul. 4th edition. Dar Ibnul Jawzi.
- 9) Ibnulqayem Al-Jawziyah, M. (1973). Islam ul-Muaqiṣeen ṣan Rab il-Ṣalamen. Beirut: Dar Al-Jeel.
- 10) Al-Mardini Al-Shafi'ee, M. (1999). Al-Anjum ul-Zahirat Ṣala Hali Alfadh Al-Waraqat. 3rd edition. Al-Riyadh: Maktabat Al-Rushd.
- 11) Al-Zarkashi, M. (1421 A.H./ 2000 A.D). Al-Bahr ul-Muḥeet fi Usul il-Fiqhi. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kutub il-ilmiiyya .

- 12) Al-Shiyrazi, I. (1403 A.H). Al-Tabsirah fi Usūl il-Fiqhi. 1st edition. Damascus: Dar Al-Fikr.
- 13) Al-Jurjani, A. (1405 A.H). Al-Taʿreefat. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- 14) Al-Ṣattar Al-Shafiʿee, H. (No date). Hashiyat ul-Ṣattar Ṣala Sharḥi Al-Jalal Al-Maḥili Ṣala Jamʿ il-Jawamiʿ. Beirut: Dar Al-Kutub il-ʿIlmiyya.
- 15) Al-Ansari, Z. (1411 A.H). Al-Hudood Al-Aneeqa wa Al- Taʿrifat Al-Daqeeqa. 1st edition. Beirut: Dar Al-Fikr Al-Muʿasir.
- 16) Al-Jamali Al-Hanafi, Q. (1424 A.H / 2003 A.D). Khilasat ul-Afkar Sharḥu Mukhtasar Al-Manar. 1st edition. Dar Ibn ul-Hazm.
- 17) Ibn Qudama Al-Maqdisi, A. (1399 A.H.). Rawdat ul-Nadhir wa Janat ul-Manadhir. 2nd edition. Al-Reyadh: University of Al-Imam Mohamed Bin Saʿud.
- 18) Al-Taftazani, M. (1416 A.H / 1996 A.D). Sharḥ ul-Talweeh Ṣala Al-Tawdheeh li Matn il-Tanqeeh fi Usūl il-Fiqhi. Beirut: Dar Al-Kutub il-ʿIlmiyya.
- 19) Al-Fatūhi, M. (1418 A.H / 1997 A.D). Sharḥ ul-Kawkab il-Muneer Al-Musama Mukhtasar ul-Taḥrir. 2nd edition. Maktabat Al-Obaikan.
- 20) Al-Maḥili Al-Shafiʿee, M. (1420 A.H / 1999 A.D). Sharḥ ul-Waraqati fi Usūl il-fiqhi. 1st edition. Palestine: University of Al-Quds.
- 21) Al-Bukhari, M. (1407 A.H. / 1987 A.D). Saḥeeḥ Al-Bukhari. 3rd edition. Beirut: Dar Ibn Katheer.
- 22) Al-Nisaburi, M. (No Date). Saḥeeḥ Muslim. Beirut: Dar Ihiyaʿ Al-Turath Al-Arabi.
- 23) Abu Yaḥya Al-Farraʿ, M. (1410 A.H / 1990 A.D). Al-Ṣidatu fi Usūl il-Fiqhi. 2nd edition.
- 24) Al-Ansari, Z. (No date). Ghayat ul-Wusūl fi Shariḥ Lub il-Usūl. Egypt: Dar Al-Kutub Al-Arabiya Al-Kubra.
- 25) Al-Samṣani, M. (1418 A.H. / 1999 A.D). Qawatiʿ Al-Adilati fi Al-Usūl. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kutub il-ʿIlmiyya.
- 26) Abn Mandhoor Al-Masri, M. (No Date). Lisan ul-Arab. 1st edition. Beirut: Dar Sadir.
- 27) Al-Sheirazi, I. (1424 A.H / 2003 A.D). Al-Lumaʿ fi Usūl il-Fiqhi. 2nd edition. Beirut: Dar Al-Kutub il-ʿIlmiyya.
- 28) Al-Razi, M. (1412 A.H / 1992 A.D). Al-Maḥsul fi Ṣilm Usūl il-Fiqhi. 2nd edition. Beirut: Muʿasasat Al-Risalah.
- 29) Al-Shanqeeti, M. (2001). Muthakirah fi Usūl il-Fiqhi. 5th edition. Al-Madiyna Al-Munawarah: Maktabat Al-Ṣulum wa Al-Hikam.
- 30) Al-Jeizani, M. (1427). Maṣalim Usūl il-Fiqhi Ṣind Ahl il-Sunna wa Al-jamaʿa. 5th edition. Dar Ibn ul-Jawzi.
- 31) Al-Basri, M. (1403). Al-Muṣtamad fi Usūl il-Fiqhi. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kutub il-ʿIlmiyya.
- 32) Mustafa, I.; Al-Zayat, A; Abdulqadir, H. and Al-Najjar, M. (No date). Al-Muṣjam ul-Waseet. Dar Al-Daṣwa.
- 33) Al-Shatibi, I. (1417 A.H / 1997 A.D). Al-Muafaqat fi Usūl il- Fiqhi. 1st edition. Dar Ibn Ṣafan.
- 34) Al-Asnawi, A. (1420 A.H / 1999 A.D.). Nihayat As-Sūl Sharḥu Minhaj il-Wusuul. 1st edition. Beirut: Dar Al-Kutub Il-ʿIlmiyya.

- 35) Zaidan, A. (1422 A.H / 2001 A.D). Al-Wajeez fi Usūl il-Fiqhi. 7th edition. Beirut: Mu'asasat Al-Risalah Nashiroon.
- 36) Al-Warqat: Abd Al-Malik bin Abdullah bin Yusef bin Muhammad al-Juwayni, Nicknamed Imam of the Two Holy Collections (d. 478 AH), verified by: Dr. Abdul Latif Mohammed Al-Abd, d. I.